

تقدِّرم

معاً إلى الأُمَمِينَ العامَّ لمُجمَعِ الفقه الإسلامي

الشيخ محمد الحبيب ابنه الموهبة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نَحْمَدُكَ اللَّهُمَّ أَنْ جَعَلْتَ مِنْ وَحْيِكَ الْمُقَدَّسَ هَدًى وَمَوْعِظَةً وَتَبْيَاناً
لِكُلِّ شَيْءٍ، وَحَمَلْتَ عِبَادَكَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى عِبَادَتِكَ حَقَّ الْعِبَادَةِ بِإِقَامَةِ
وَجْهِهِمُ لِلدِّينِ الْقِيمِ، فَطَرْتَكَ الَّتِي فَطَرْتَ النَّاسَ عَلَيْهَا، وَفَرَضْتَ عَلَيْهِمْ
فُرُوضاً كَثِيرَةً، أَجَلَّهَا الْإِيمَانُ تَطْهِيراً لَهُمْ مِنَ الشَّرِكِ، وَالصَّلَاةُ تَنْزِيهاً لَهُمْ
عَنِ الْكِبَرِ، وَالزَّكَاةُ تَسْبِيحاً لِلرِّزْقِ، وَالصِّيَامُ ابْتِلَاءٌ لِإِخْلَاصِ الْخَلْقِ، وَالْحَجُّ
تَقْوِيَةً لِلدِّينِ، وَالْجِهَادُ عَزّاً لِلْإِسْلَامِ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ مُصْلِحَةٌ لِلْعَامَةِ،
وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ رَدْعاً لِلْفُسَادِ، وَصَلَةُ الرَّحْمِ مَنْمَأَةٌ لِلْعَدَدِ، وَالْقَصَاصُ
حَقْنٌ لِلدَّمَاءِ، وَإِقَامَةُ الْحُدُودِ إِعْظَامٌ لِلْمَحَارِمِ، كَمَا شَرَعْتَ لَهُمُ السَّلَامَ
أَمَاناً مِنَ الْمَخَافِ، وَالْأَمَانَاتُ نِظَاماً لِلْأَمَّةِ.

وَنُصَلِّي وَنُسَلِّمُ عَلَى عَبْدِكَ وَنَبِيِّكَ خَاتَمِ رُسُلِكَ الْأَمِينِ مُحَمَّدِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ الَّذِي بَلَغَ الدَّعْوَةَ وَأَدَّى الرِّسَالَةَ، وَكَانَ حَرِيصاً عَلَى الْمُؤْمِنِينَ رَوْفاً
بِهِمْ وَرَحِيماً، يَدْعُوهُمْ إِلَى الْخَيْرِ، وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطِ اللَّهِ الْمُسْتَقِيمِ،
وَيُحِثُّهُمْ عَلَى التَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ اسْتِكْمَالاً لِلْمَعْرِفَةِ، وَالتَّزَاماً بِالْإِسْلَامِ،
وَوَقُوفاً عِنْدَ حُدُودِهِ، كَمَا مُحَضَّ لَهُمُ النَّصِيحَةُ بِحَمْلِهِمْ عَلَى التَّمَسُّكِ
بِالْمُصَدِّرِينَ الْأَسَاسِيِّينَ لِلشَّرِيعَةِ الْبَاقِيَةِ الْخَالِدَةِ فِي قَوْلِهِ: «تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا
إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي أَبَداً: كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّتِي». فَاللَّهُمَّ اجْزِ عَنَّا
إِيمَانَنَا وَحُبِّيْنَا وَرُسُولَنَا خَيْرَ خَلْقِكَ أَفْضَلَ الْجَزَاءِ وَأَكْمَلَهُ وَأَتَمَّهُ، وَاجْعَلْنَا لَهُ

من التابعين، وبه من المهتمدين، ولسته من الحافظين، ولمنهج الله
منهجه من المقيمين والمتمسكين به إلى يوم الدين.

أما بعد، فقد شرفنا الله بخدمة دينه، وإقامة شرعه، وحفظ ملته،
حين هياً لنا أسباب الاجتهاد الجماعي في هذا العصر عن طريق
المؤسسات الدينية الفقهية مثل: مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر
الشريف، وهيئة كبار العلماء بالرياض، ومجمع الفقه الإسلامي بمكة
المكرمة، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر
الإسلامي بجدة بوابة الحرمين الشريفين.

وقد التقت في هذا المجمع الكبير أكثر المذاهب الفقهية الإسلامية
الباقية إلى اليوم، ممثلة في المتتبعين إليها والقائمين عليها من علماء
الدول الإسلامية جميعها، كما انضم إليه خبراء وأخصائيون من فقهاء،
وأصوليين، واقتصاديين، وأطباء، وفلكيين، وحكماء، وغيرهم، من أهل
النظر البعيد، والفكر الإسلامي القويم.

وقد عني المجمع فيما عني به بالتراث الفقهي فأصدر كتابه الأول:
«عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة» لجلال الدين عبد الله بن
نجم بن شاس. وهو من أمهات الكتب الفقهية في المذهب المالكي،
معدود من بين المصادر الخمسة لكتاب «الذخيرة» للقرافي يعتمد به وينقل
كثيراً منه، وكان الناس في مسيس الحاجة إليه حتى من الله علينا بنشره
وإصداره برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن
عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، أجزل الله مثوبته.

واليوم يسعد مجمع الفقه الإسلامي الدولي أن يقدم لحفظة المذهب الحنبلي، والمجتهدين، وللعلماء، والدارسين، وللباحثين، وطلاب الفقه، كتابه الثاني: «المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب» وهو تصنيف وتأليف لا تحقيق ونشر تراث، صنعه العلامة الفقيه الأصولي النظار أبي عبدالله الشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد، رئيس مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي. وهو كتاب يضم ثمانية مداخل: يخدم في الخمسة الأولى منها المذهب، يُعرّف بأصوله، ويفسّر مصطلحاته، ويضبط للدارسين طرق معرفته، ومسالك الترجيح فيه، كما يفرد المداخل الثلاثة الباقية بالترجمة للإمام أحمد بن حنبل شيخ السنة وصاحب المنة على الأمة، والتعريف بعلماء المذهب، وكتبه. وهو من أجل ما كتب من المداخل في هذا العصر جمعاً، وإتقاناً، وتحليلاً، وعمقاً، ونظراً، وتفصيلاً، تسنده المعرفة الواسعة، والفهم الصائب، والتتبع الدقيق لأعمال النظار والباحثين وتصرفاتهم وما وضعوه من كتب، وصنفوه من دراسات وبحوث ومؤلفات، فجاء كما يؤمل صاحبه جامعاً للفوائد، مقيداً للشوارد، حافلاً بالمسائل العلمية النادرة المستجادة، والاستنباطات الفقهية المؤيدة بأدلتها، والمطاييبات المختلفة، واللطائف المتعددة المجانسة لها.

وقد رأته منوهاً بهتذيب الأجوبة لأبي عبدالله الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي ت ٤٠٣، المتميز في تفسير مصطلحات الإمام أحمد، كما ألفيته مقارناً له بكتاب «الرسالة» للإمام الشافعي في التأصيل

والتقعيد، وحلوا العبارة، ودقة الإشارة، وتحليلاته اللغوية، ووجدته في نفس المكان يشيد بالمدخل إلى مذهب أحمد بن حنبل للعلامة عبدالقادر ابن بدران الدومي الدمشقي ت ١٣٤٦، الذي ضمنه صاحبه جُلَّ ما يحتاج إليه المشتغل بالمذهب. فعُدَّ بذلك عملاً فريداً، ومصنفاً عجيباً؛ لما حواه من مقاصد، وجمعه من مسائل، وفوائد.

وهو يشير إلى ما بين هذين الكتابين المتباعدين زماناً، نحواً من تسعة قرون ونصف، من رصيد كبير، وتأسيس متين للفقهاء الحنبلي، فيعد من ذلك كتب الفقهاء، والأصوليين، وكتب التراجم، والطبقات، ومباحث الاجتهاد والتقليد ونحوها. وهو حين يذكرني بقول ابن بدران في مقدمة مدخله: «وسلكت به مسلكاً لم أجد غيري سلكه حتى صار بحيث يستحق أن يكون مدخلاً لسائر المذاهب، وليس على المخترع أن يستوفي جميع الأقسام بل عليه أن يفتح الباب»: يردد على سمعي قول الآخر: «كم ترك الأول للآخر»، مؤكداً عليه بيت أبي العلاء:

وإني وإن كنتُ الأخيرَ زمانُهُ لآتٍ بما لم تستطعهُ الأوائلُ

ويحمله ذلك كله على الالتئام بالمقدمين المتقدمين، بالسير على نهجهم، والاستدراك عليهم بالتبعية والاستقراء لكتب المذهب في الفقه وعلومه من حين تأسيسه وتدوينه إلى اليوم، وبالترجمة والتعريف بعلماء المذهب بحسب أوطانهم، وأعضارهم، وبيوتاتهم، وطبقاتهم، وبإعجام مصطلحات المذهب، والكشف عن معانيها، وتغيير المراد منها، اتفاقاً، أو اختلافاً، وبيان روايات المذهب وطرائق علمائه في التخريج ومسالك

الترجيح لديهم. ويتضح ذلك لمن يقارن بين كتاب ابن بدران، وعقوده الثمانية وبين المدخل المفصل وأقسامه التي تضمنت هي الأخرى عدداً كبيراً من الفصول والمباحث، ازدادت بها أهميته، وفاقته بها منزلته، ويفصل المؤلف القول في ذلك في ثمانية مداخل يستحق كل واحد منها أن يكون تأليفاً مستوفى مستقلاً بما وضع له.

فالأول : ذو ستة مباحث تناول فيها تعريف «المذهب» و«الفقه» تعريفاً دقيقاً، ذاكراً الأنواع الخمسة للفقه المدون، وبأسطاً القول في تاريخ التمدد بالفقه الحنبلي، وواقفاً عند موضوع الاجتهاد وأثره في الفقه، ومنبهاً إلى شروط نقل المذهب ووجوب الحرص على التوقي من الخطأ في نقله مع الكشف عن أسباب الخطأ.

والثاني : معارف عامة عن المذهب أبرز خلالها الأدوار الخمسة للمذهب الحنبلي، منوهاً بمزاياه، وموردأ جملة ما كتب عن التعريف بالمذهب.

الثالث : بيان لأصول المذهب، يلتقي فيه مع العقد الثالث من مدخل ابن بدران.

الرابع : في مصطلحات المذهب التي جمَعَ قَدراً منها، ابن بدران في العقد السادس، وهو يتكون من تمهيد وفصول ثلاثة، خص الأول منها بألفاظ الإمام أحمد، والثاني بمصطلحات الأصحاب العامة في نقل المذهب وحكايته والترجيح فيه وهو خمسة أقسام، والثالث بمصطلحات الأصحاب في نقل بعضهم عن بعض.

الخامس: في التعريف بطرق معرفة المذهب ومسالك الترجيح فيه وهو جدمفمء؁ وهو صنوءالعقء الرابع عءء ابن بءرآن؁ افتتحنه الشفخ المؤلف بتمهفءاء ثلاثة ءءور ءول ماهفة المذهب؁ وعناءفة الأصءاب به؁ ومعرفة طرقة؁ وءءفءء مرائب الناس فف ءلك.

وعقب ءلك بالءءفء عئ جملة ءلك الطرق وهف: القول؁ والفعل والسكوء؁ والءوقف. وفصل الءءفء عئ ءلك فف ثلاثة فصول: الأول منها فف بفان طرق معرفة المذهب من ءط الإمام وأقواله ونءوها ومن كءب الروابة عنه. وقسم أقوال الإمام من ءهة القبول والرد إلى ءمسة أقسام؁ ومن ءهة إفاءءها مرءبة الءكم ءكلففف فف منطوقها إلى أربعة أقسام. وأءبع ءلك بالءءفء عئ الطرففئ ءالثف والثالف وهما: الفعل والسكوء؁ أما الطرفق الرابع وهوءءوقف فقد ءعله على قسمفئ: الأول: ءوقف الإمام أءمء فف الءواب لءعارض الأدلة وءعاءلها عنءه؁ والثائف: ءوقفاء الأصءاب فف المذهب.

الفصل ءالثف من المءءل الخامس فف طرق معرفة المذهب من ءصرفاء الأصءاب فف ءءرفء على المذهب ولازمه. وبءء فف ءلك الاسءءلال وءءرفء الفروع على الفروع؁ وءوقفاء الأصءاب فف المذهب. والفصل ءالف من هءا المءءل فف بفان مسالك ءءرفء عئ الاختلاف فف المذهب عامة؁ عاقداً لهءا الغرض المهم مباءء ءمسة ءناول ففها أنواع الاختلاف فف المذهب؁ ومسالك ءءرفء عئ الاختلاف؁ ومعرفة المرءءاء؁ وءءفءء من له ءق الاختفءار وءءرفء فف

المذهب، وبيان مصطلحات العلماء في حكاية الخلاف والترجيح.

السادس: قصره على ترجمة الإمام أحمد بن حنبل، وفيه مباحث خمسة: تعرض في الأول منها إلى عيون المعارف في ترجمة الإمام، وفي الثاني إلى بيان منزلته محدثاً وفتياً، وفي الثالث إلى تحديد العلاقة بين مذهبه ومذهب الإمام الشافعي، وفي الرابع إلى قضية القول بخلق القرآن وما كان فيه من محنة الإمام التي تطورت على مدى ثلاثة وعشرين عاماً من فتنة إلى محنة ومن محنة إلى نصرة، وفي الخامس إلى مناقب الإمام وخصاله رحمه الله. ولهذا المدخل علاقة بما ورد عند ابن بدران في العقد الأول.

السابع: في علماء المذهب وهو ذو فصول ثلاثة: الأول في معرفة التأليف المفردة عن الإمام وعن الأخذيين عنه وعن علماء المذهب، والثاني في معرفة طبقات الأصحاب، والثالث في معارف عامة وفيه سبعة مباحث مهمة منها تقريب عددهم استمداً من طبقاتهم المطبوعة، وآفاق الحنابلة وأوطانهم وبيوتاتهم في مختلف البلاد، وآخر عن التحول المذهبي وما يندرج فيه من أصناف، مع ضبط دقيق لمشتبه الأسماء والكنى والألقاب والمبهمات وهو تكميل لما ورد في العقد الثاني من مدخل ابن بدران.

الثامن: في التعريف بكتب المذهب. وهو ما خصص له ابن بدران العقدين السابع والثامن من مدخله.

وفي هذا المدخل من الشمول والتنوع والتفصيل ما لا يدرك مثله.

افتتحه المؤلف بتمهيد عن الثروة الفقهية في مذهب الإمام مفصلاً القول فيما لإمام المذهب من الكتب، وفيما روي عنه من ذلك في المسائل، وفي الكتب الجامعة للرواية عنه، ثم مستعرضاً للمتون وما تبعها من شروح أو تعليقات أو حواشي وهي أربعة وعشرون كتاباً، وللمتون المفردة التي لم يشتغل بها، كما تعرض للمؤلفات المفردة في بعض الموضوعات الفقهية، وللكتب الجوامع وذكر من ذلك تصانيف في الخلاف، وفي المفردات، والاختيارات، وفي الفتاوى، وفي الأغا، وفي لغة الفقهاء، وفي الفروق، والقواعد الفقهية والأصولية والضوابط، كما تحدّث عن كتب أصول الفقه، وعما نشر من الأبحاث العلمية حول كتب المذهب.

جهد عظيم، وعمل جليل، وقدرة فائقة على التتبع والمراجعة، وسعة نظر، ودقة فهم: تلك سمات هذه المداخل الثمانية. أغنت بما جمعت، وأفادت بما وسعت، ووجهت بما صنعت، فلكان صاحبها، وهو ينظمها نظماً بديعاً ويعدّها هذا الإعداد الكامل المحكم، ليتردّد في خاطره قول ابن نباتة:

حاول جسيمات الأمور ولا تقل إن المحامد والعلی أرزاق
وارغب بنفسك أن تكون مقصراً عن غاية فيها الطلاب سباق
ولكانه وهو ماض في بحثه وتنقيسه، وضبطه وتحقيقه، وبذله وعطائه؛
ليعيد على أسماعنا قول حسن:

إذا قال لم يترك مقالاً لقائل بملقطات لا ترى بينها فصلا

كفى وشفى ما في النفوس فلم يدع لذي أرب في القول جدًّا ولا هزلا
هذا وإن الواقف على «المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد
وتخریجات الأصحاب» للدكتور الشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد ليعد الظفر
بهذا الكتاب نعيماً، والنظر فيه فتحاً عظيماً، كيف وهو في هذا العصر
الركيزة في معرفة مذهب الإمام أحمد، الجامع لما تفرق في غيره من علوم
وفوائد، المرشد بأقسامه وفصوله وبحوثة وتنبيهاته، وبما احتوت عليه
فهارسه إلى كل المراجع والمصادر المتعلقة بفقه السلف، فقه الإمام
ومحاور مذهبه، في أصوله وجذوره، وبتراجم أصحابه ورجاله،
وتخریجاتهم واجتهاداتهم فيه، وهو بقدر ما يركز على هذه الجوانب
الضرورية لمعرفة المذهب الحنبلي، ينه على الروايات الغريبة
والتخاريج الضعيفة الماثلة في تضايف بعض التصانيف، قصد تنقية
المذهب منها، والحيلولة دون قصيري النظر من غير المتمكنين في الفقه
وأصوله، من تسليك المناهي في سلك الإباحة المطلقة، فيحيدوا بذلك
عن الحق، وينابذوا الدليل، ويخرجوا عن المذهب، ويفتوا الناس بغير
علم.

وتزداد الحاجة اليوم إلى هذا الأمر أمام القضايا المستجدة المتولدة
عن التطورات الحضارية والعلمية، وما نجم وينجم عنها من تغيرات
فكرية ومذهبية، اقتصادية وطبية ونحوها، فيتأكد العمل وبذل الوسع في
ترقية المدرسة الفقهية والنهوض بها، ودعوة المتفقهين إلى اعتماد
الأصلين الأساسيين مصدري شريعتنا المطهرة، ومعرفة طرائق الأسلاف

في تصرفاتهم واستنباطاتهم، ومناهجهم في استدلالاتهم، ومراعاة مقاصد الشريعة في الأحكام، ومن سلك الجَدَدَ من العثار.

ولتقرير هذا الأمر في نفوس الناشئة وتمكينهم من الوقوف على الموثوق به من المصنفات والكتب عقد المؤلف مبحثاً في إسناد كتب المذهب متحدثاً فيه عن الكتب الأم الموثقة، وعن أنواع التوثيق الثلاثة: بإسناد المرويات، وإسناد الكتب، ويذكر ما وضع من توقيفات ومقابلات على بعض الكتب الموثقة بخطوط العلماء، كما تحدث عن جملة من الأسانيد عدَّ منها الإسناد الشامي، والإسناد المسلسل بالحنابلة المصريين، والإسناد المسلسل بالحنابلة النجديين والأحسائيين، وحرصاً منه على الاندراج في رعيال الرواة الموثقين المأمونين وحفظه المذهب من الفقهاء؛ ذكر المؤلف أسانيده التي تصله بأثبات ومسلسلات ومشیخات الفقه الحنبلي، مثبتاً مع ذلك أسانيدهم وطرق رواياتهم العديدة إلى كتب الإمام، وكتب الرواية عنه، وكتب علماء المذهب، أمثال الخلال، وأبي بكر عبدالعزيز، والخرقي، والحسن بن حامد، وآل أبي يعلى، وآل قدامة، وآل بني عبد الهادي، وآل مفلح، وآل تيمية، وآل بني قيم الجوزية، وآل عبد الباقي، والحجاوي، والبهوتي، وأضرابهم.

ومثل هذا التخريج الدقيق في المذاهب الفقهية قمين بالبلوغ بصاحبه إلى درجة الاجتهاد في هذا العصر، كما أنه كفيل بأن يكون له الأثر الكبير في اتساع الأنظار الاجتهادية وتنمية الثروة الفقهية في كل مذهب. وهكذا يمكن لمن بلغت بهم مداركهم ومعارفهم، وسمت بهم

قدراتهم ومواهبهم إلى مراتب العلماء المحققين والفقهاء المتمرسين بالأحكام الشرعية علماً وعملاً، أن ينتصبوا إلى إعمال الفكر وإجالة النظر في الوقائع المستجدة، والحوادث والنوازل العارضة، بحسن تفهمهم، وعميق تفقههم، وكمال تدبرهم في فهم النصوص وتطبيقها، وباستخراجهم الأدلة لها من الكتاب والسنة، وبإعمال القياس فيما لا نص فيه منها على ما وردت به النصوص، وبالاستناد إلى الاستحسان والاستصلاح والعرف وسد الذرائع والقواعد الكلية والمقاصد الشرعية ونحو ذلك، طلباً للحكم الشرعي وتوصلاً إلى معرفته.

ولضبط ذلك كله عقد المؤلف مبحثاً خاصاً بالاجتهاد، وهو المبحث الخامس من المدخل الأول من كتابه، فصل في القول في بيان ماهية الاجتهاد، والتعريف بالمجتهد ومراتبه، ومجالات الاجتهاد وأسبابه وأنواعه وحكمه وحكمته، ومن العلامات على طريق الاجتهاد التي نصبها المؤلف: تفريقه بين الفقه والشرع، وتقريره شمولية الشرع المطهر وصلاحيته لكل زمان ومكان، واعتباره الجسر الممتد في الإسلام معلناً خلوده ونفاذه، واعتداده بقول ابن مسعود: «اتبعوا ولا تبدعوا فقد كفيتم وعليكم بالأمر العتيق». وتقسيمه الأحكام الشرعية إلى قطيعات لا تقبل الخلاف وطنيات في الفقهيات العملية المكتسبة وبعض المصادر التبعية يجوز فيها ذلك، وتفصيله القول في فهم المجتهدين وفي اختلاف المذاهب، وتأكيد أنه الشرائع مصالح تختلف باختلاف الأحوال والأوقات، فلكل وقت حكم يكتب على العباد، وتنبيهه إلى ما وقع الناس

فيه من الخلط بين تاريخ التشريع الإسلامي الذي اكتمل في عصر الرسالة بوفاة الرسول ﷺ وبين تاريخ الفقه الإسلامي ، وتعرضه بمن اختلّت أذواقهم وساورتهم الأهواء ومجاراة الأغراض، وتحذيره من الفتاوى المغتصبة والفتاوى الطائفة والفتاوى الشاذة الفاسدة، وكل تلك مسائل مهمة تعمق الشيخ بكر درسها بكمال دين، وثبات يقين، وقوة فحص، وعميق نقد:

خدم العلى فخدمته وهي التي لا تخدم الأقوام ما لم تُخدم
أجزل الله مثوبته، وأتم عليه نعمته، جزاء من أحسن عملاً وبذل
نصحاً.

وصلّى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

محمد الجبّيب ابن الخويمة
الذي به العام لمجى الفقه الإسلامى - حدة